مجابهة ازدياد استهلاك الأرز

بالأستيراد ... أم بترشيد السياسه الأستهلاكيه وتنمية الأنتاج الأرزى

دكتور/ يوسف أمين والى *

د. عثمان أحمد الخولى** د. محمد عباس محمد ***

نبيل حسين شنن**** مرسى على فوزى مرسى *****

تمهيد

تقدمت وزارة التموين بمشروع مذكره يتناول الموقف الراهن والمتوقع لأنتاج واستهلاك الأرز فى مصر ، وذلك لعقد اجتماع يتم بموجبه تدارس الموقف بين وزارات الرى والزراعه والتموين بغية رسم السياستين الأنتاجيه والأستهلاكيه لتلك السلعه ، وعلى اساس ان متوسط نصيب الفرد من الأرز يبلغ نحو ٣٦ كجم حتى ١٩٨٣/١٩٨٤ يزداد الى ٣٧ كجم حتى ١٩٨٦ / ١٩٨٧ وبأعتبار معدل ازدياد سكانى يبلغ ٢ر٣١٪ سنويا فان احتياجات المجتمع المصرى تقدر بنحو ٥ر٢ مليون طن ارز شعير فى ١٩٨٣ تزداد الى ٧ر٢ مليون طن فى ١٩٨٥ ثم الى ٨ر٢ مليون طن فى ١٩٨٦ ولما كان الأنتاج الراهن من الأرز يقدر بنحو ٤ر٢ مليون طن ولما كانت وزارة التموين تتوقع بقائه عند ذلك المستوى فأنه يلزم اعتبارا من ١٩٨٣ استيراد مقادير متزايده من الأرز تقدر بنحو ٩٢ الف طن فى ١٩٨٣ تزداد الى ١٦٠ الف طن فى ١٩٨٤ ثم الى ٣٠٥ و ٣٧٨ الف طن فى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالى ، فى حين ينتظر أن تبلغ ٤٣٦ الف طن فى ١٩٨٧ ، ويستلزم هذا الأمر رصد الأموال اللازمه لاستيراد هذه المقادير والتى تقدر فى عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٠٠ مليون جنيه تتراجع الى النصف فيما لو تم استيراد الأرز كارجو ، علما بأن هذه الأرصده لا تتضمن الأستثمارات اللازمه لاستيراد الأرز على نطاق واسع ولا تكاليف تشغيل تلك المنشآت والتى تتمثل فى الصوامع اللازمه بالموانئ والشحن والتفريغ والتعبئه والنقل والتوزيع الى المضارب ومواقع الأستهلاك بالأضافه الى غرامات التأخير المترتبه على التكدس الذى تعانى منه الموانئ المصريه .

ونظرا لما تلمسه وزارة التموين من احجام الزراع عن التوسع فى انتاج الأرز بل وتضررهم من ذلك فقد أقترحت رفع سعر الطن من الأرز الشعير الى ١٠٠ جنيه بدلا من ٨٥ جنيه ، مما يؤدى فى ظل عدم ترشيد الأستهلاك الأرزى الى ازدياد نصيب الخزانه العامه فى دعم الأرز الذى تقوم وزارة التموين بتوزيعه للأستهلاك المحلى الى ٤ر٧٧ مليون جنيه بدلا من ٨ر٦٠ مليون جنيه حاليا ، أما اذا تم

* وزير الزراعة والامن الغذائى

** أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة المنوفية

*** باحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعى - مركز البحوث الزراعية

**** مساعد باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

***** مساعد باحث - معهد بحوث الاقتصاد الزراعى

الغاء الأرز المخصوص - والذى يتم تصريفه للمستهلك بسعر ٥٠ جنيه للطن - والاقتصار على الأرز السياحى الذى يتم تصريفه للمستهلك بسعر يبلغ ١٤٠ جنيه للطن ، فأن نصيب الخزانه العامه من دعم الشطر من الأرز الذى تقوم وزارة التموين بتوزيعه للاستهلاك المحلى يتراجع الى ٥٤٫٧ مليون جنيه .

ولقد أختتمت وزارة التموين باستعراض بعض البدائل التى يمكن الركون الى بعضها أو كلها لرسم السياسه الأنتاجيه والأستهلاكيه الأرزيه ، ومن هذه الركائز مايترتب عليه ازدياد الأنتاج كما هو الحال فى اعادة النظر فى التركيب المحصولى لتحقيق ازدياد الرقعه الأرزيه المزروعه وازدياد الغله الفدائيه بانتهاج مختلف أساليب التوسع الزراعى الرأسى بما فى ذلك تحسين الرى وتوفيره فى نهايات الترع ، ومنها ما يتعلق بالتأثير على الطلب على الأرز لينتقل الى أسفل بتوفير وتحسين بدائله وعلى الأخص المكرونه والأرز الصناعى ، أما اذا فشلت هذه الأساليب مجتمعه فلا سبيل للمجتمع المصرى الا بالبدء اعتبارا من العام القادم فى استيراد الأرز بمقادير تتزايد على مر الزمن .

استحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز
فى ظل السياسات القوميه الراهنه

تمهيد ... ...

يعزى ازدياد استهلاك الأرز الى تأثير عدد من المتغيرات الأقتصاديه والأجتماعيه ويمكن تقسيم هذه المتغيرات الى ثلاث مجموعات رئيسيه ، أما المجموعه الأولى فتتضمن المتغيرات غير المتعلقه بالسياستين الأستهلاكيه والأنتاجيه الأرزيه والتى تتمثل فى ازدياد السكان وارتفاع مستويات الدخول الحقيقيه واعادة توزيع الدخول بين أفراد المجتمع وتغيير الأنماط التفضيليه للمستهلكين ، أما المجموعه الثانيه فتتضمن المتغيرات المتعلقه بالسياسه الأستهلاكيه الأرزيه ، والتى تنقسم بدورها الى قسمين رئيسيين يتعلق أولاهما بتوزيع وتسعير الأرز الأبيض على جماهير المستهلكين فى حين يتناول ثانيهما السلع البديله الراهنه والمحتمله للأرز وعلى الأخص المكرونه والأرز الصناعى ، بينما تتضمن المجموعه الثالثه المتغيرات المتعلقه بالسياسه الزراعيه سواء

تلك الخاصه بالأنتاج أو التسويق أو التسعير والتى ترتب عليها انكماش الأربحيه النسبيه للأرز ومن ثم انكماش الرقعه المزروعه نظرا لأرتفاع التكاليف وعدم مجاراة الأزدياد فى المستويات السعريه المزرعيه لنظيرتها الخاصه بالمدخلات الأنتاجيه وعلى الأخص العماله الزراعيه ، فضلا عن ضرورة المبادره بتبنى الأساليب التكنولوجيه الحديثه فى انتاج الأرز والتى يترتب عليها ازدياد الغله الغذائيه أو تراجع التكاليف الأنتاجيه أو كليهما مما ينعكس بدوره على الأربحيه النسبيه للأرز .

صلة المتغيرات الخارجيه
بأستحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز

يقصد بالعوامل الخارجيه[1] فى هذا الصدد مجموعة العوامل غير المتعلقه بسياسات انتاج وتسويق وتسعير واستهلاك وتوزيع الأرز أو تصديره الى العالم الخارجى ، وبعباره أخرى ، فالعوامل الخارجيه تتضمن المتغيرات التى لا تتأثر بالسياسات الخاصه بالأرز سواء انتاجا أو استهلاكا أو تصديرا فى حين أنها تؤثر على المقادير المستهلكه منه وتتضمن تلك العوامل كلا من الأزدياد السكانى وازدياد الدخول الفرديه الحقيقيه والتغيرات التى تطرأ على توزيع الدخل القومى سواء بين القطاعات أو بين الأفراد ، هذا فضلا عن تغير النمط التفضيلى للسكان والهجره من الريف الى الحضر .

ولما كان سكان جمهورية مصر العربيه يزدادون بمعدلات مرتفعه تبلغ نحو ٢٫١٤٪ سنويا فمن البديهى أن ينعكس ذلك بدوره على استهلاك مختلف السلع والخدمات ، ومن ثم فأن الأزدياد السكانى يؤدى بدوره الى ازدياد استهلاك الأرز الذى يعتبر سلعه غذائيه رئيسيه كما أن ازدياد الدخول الحقيقيه من شأنه أن يؤدى الى ازدياد نصيب الفرد من مختلف السلع الأستهلاكيه ، ويتوقف ذلك على المرونه الدخليه[2] والتى يسود الأعتقاد بأنها لا تتجاوز الوحده فى حالة الأرز ، بمعنى أن تغيرا قدره ١٪ فى الدخل الفردى الحقيقى يصحبه تغير يقل عن ذلك فى استهلاك الفرد من الأرز فى نفس الأتجاه ، وتوضح الأرقام الوارده بجدول (١) متوسط نصيب الفرد بكل من ريف وحضر جمهورية مصر العربيه من الأرز والمكرونه

---

(١) Exogenous variables.

(٢) Income elasticity.

جدول (١) ـ متوسط الاستهلاك الفردى من الأرز والمكرونة ـ لسكان الريف والحضر بجمهورية مصر العربية خلال ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٥

سنى اجراء بحوث ميزانية الأسرة	الريف (كجم)		الحضر (كجم)		متوسط ج م٠٤٠ (كجم)	
	الارز	المكرونة	الارز	المكرونة	الارز	المكرونة
١٩٥٩/١٩٥٨	٢٣٫٥٣	٠٫٨٢	١٩٫٤٨	٤٫٥٢	٢١٫٤٥	٢٫٧٢
١٩٦٥/١٩٦٤	١٧٫٦٤	١٫٣٨	٢١٫١٨	٥٫٦٢	١٩٫٧٣	٣٫٨٨
١٩٧٥/١٩٧٤	٢٧٫٠٠	٢٫٦٨	٢٤٫٩٧	٦٫٧١	٢٥٫٧١	٥٫٣٢

المصدر : ـ جمعت وحسبت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ بحوث ميزانية الأسرة السنوات ١٩٥٨ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٥٠

فى سنوات ١٩٥٨ / ١٩٥٩ و ١٩٦٤ / ٦٥ و ١٩٧٤/ ٧٥ وفقا لما أسفرت عنه بحوث ميزانية الأسره ، وبالأطلاع على تلك الأرقام يتبين أن الأستهلاك الفردى من الأرز لا يختلف كثيرا بين كل من الريف والحضر ، فى حين يبلغ استهلاك الفرد من المكرونه فى الحضر ضعف نظيره فى الريف ، ففيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٧٥ ازداد نصيب الفرد من الأرز من نحو ٢١ كجم الى حوالى ٢٦ كجم ، بينما ازداد نظيره من المكرونه من ٢ر٧٢ كجم فى ١٩٥٨ الى ما يقرب من ٥ر٣٢ كجم فى ١٩٧٥ ، وبعباره أخرى فأن معدل نمو استهلاك الفرد من المكرونه يفوق نظيره الخاص بالأرز ، ولو أن ذلك يتوقف لحد كبير على عدد آخر من المتغيرات منها الأسعار النسبيه للسلعتين والتركيب الحضرى - الريفى للسكان وتغيير النمط التفضيلى .

ويتبين فى ضوء الأرقام ارتفاع تقديرات وزارة التموين لمتوسط استهلاك الفرد من الأرز والذى يقدر بنحو ٣٦ كجم فى ١٩٨٠ مقابل ٣٧ كجم فى ١٩٨٧ و ٣٨ كجم حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن الجدير بالذكر أنه لا غرابه فى تحقيق مثل هذه المعدلات المرتفعه لاستهلاك الأرز والتى توضح ازدياد الأستهلاك فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٨٠ بنحو ٥٠ ٪ مقابل ٢٥٪ فقط فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٧٥ اذ أن استهلاك الفرد من سلعة مالايتوقف فقط على مستوى الدخل الفردى الحقيقى بل أنه يتحدد ايضا بسعر تلك السلعه وأسعار كل من السلع البديله[١] والمكمله[٢] والتغير فى النمط التفضيلى للأفراد ، ولقد دأبت وزارة التموين على تثبيت سعر التجزئه للأرز - كما هو الحال بالنسبه للقمح ومشتقاته - مما أدى الى أن أصبح الأرز نسبيا أرخص كثيرا من السلع الأخرى ومن ثم أشتد ازدياد استهلاك الأفراد له ، مما انعكس فى أن ازداد الأستهلاك الفردى من ٢٥ كجم فى ١٩٧٥ الى نحو ٣٦ كجم فى ١٩٨٠ أى فى نحو خمس سنوات ، واذا ما استمرت سياسة الوزاره على أن تبخس أسعار التجزئه للأرز فأن أرقام الأستهلاك الفردى المتوقعه - والبالغه نحو ٣٨ كجم - ينتظر أن تكون أقل كثيرا مما ستتحقق فى الثمانينات بل ولربما اندفع الأفراد الى استخدام الأرز فى علف الدواجن والحيوانات المزرعيه اذا ما اصبحت اسعار الارز على مستوى التجزئه تقل عن نظيرتها الخاصه بالأعلاف المركزه .

---

(١) Substitutes.

(٢) Complements.

ويتأثر استهلاك الأرز - مثله فى ذلك مثل غيره من السلع والخدمات - بدرجة العدالة فى توزيع الدخول سواء فيما بين القطاعات المختلفه للمجتمع كالريف والحضر أو بين قطاعات البنيان الأقتصادى كالزراعه والصناعه والخدمات أو بين الأفراد ، وعادة ما يترتب على ازدياد عدالة توزيع الدخل القومى ازدياد الأنفاق الأستهلاكى لأفراد المجتمع ، وتعد الخصائص الأجتماعيه - كالنمط التفضيلى الأستهلاكى للأفراد والتركيب الريفى والحضرى - محددات اساسيه لاستهلاك الفرد من السلع والخدمات وفى هذا الصدد فقد شهد العقدين الأخيرين تناقصا واسع النطاق فى انتاج الفريك وهو أحد انتجة القمح غير تام النضج والذى كان يمثل سلعه استهلاكيه رئيسيه وعلى الأخص فى محافظات الوجه القبلى ، وبعباره أخرى فأن تغير النمط التفضيلى الاستهلاكى لأفراد المجتمع وعلى الأخص سكان مصر الجنوبيه نحو استهلاك الأرز على حساب الفريك لابد وأن يستتبعه ازدياد الاستهلاك الأرزى ، وكذلك فأن تغيير التركيب الحضرى - الريفى والذى يتمثل فى التيار المستمر للهجره من الريف الى الحضر لابد وأن ينعكس بدوره على استهلاك الأفراد من مختلف السلع والخدمات بما فى ذلك الأرز ، اذ يستدل من التعداد السكانى الأخير أنه بينما يبلغ معدل الأزدياد السكانى ٢ر١٤ للمجتمع المصرى بصفه عامه فأن نظيره الخاص بالريف يقدر بحوالى ١ر٥٤ ٪ مقابل ٢ر٣٠٢٪ بالنسبه للحضر ، بينما يبلغ بالنسبه للقاهره الكبرى نحو ١٠٪ سنويا ، ومن ذلك فأن تغيير التركيب الريفى - الحضرى للسكان لابد وأن يستتبعه تغيير النمط التفضيلى لهم حيث يختلف ذلك النمط اختلافا بينا فى الحضر عن نظيره الريفى ، مما يستتبعه ازدياد استهلاك مختلف السلع والخدمات بما فى ذلك الأرز .

صلة السياسه الأستهلاكيه الأرزيه
بأستحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز

تمهيد ... ... "

تؤثر المتغيرات المتعلقه بالسياسه الأستهلاكيه الأرزيه - والتى تقوم وزارة التموين بتخطيطها وتنفيذها - تأثيرا واسع النطاق على تحديد كل من الأستهلاك الفردى والأجمالى من الأرز وغيره من السلع الاستهلاكيه ، فعن طريق سيطرة الوزاره على شطر ضخم من الأنتاج وسلطتها فى تحديد أسعار السلع الأستهلاكيه على مستوى كل من الجمله والتجزئه وكذلك ما خولته لها السلطه

التشريعيه من اتباع نظام الحصص - المعروف بالبطاقات - فى توزيع الأستهلاكيه يمكنها أن تؤثر تأثيرا فعالا فى الأستهلاك الأرزى ، وعلى أى فأن مناقشة السياسه الأستهلاكيه الأرزيه فى هذا الصدد سيقتصر على كل من تسعير الأرز على مستوى التجزئه وكذلك تنميه انتاج السلع البديله للأرز سواء الراهنه كما هو الحال بالنسبه للمكرونه او المحتمله كما فيما لو أقيمت منشآت تصنيعيه لانتاج الأرز الصناعى .

تسعير وزارة التموين للأرز المخصص للأستهلاك المحلى :

تسيطر وزارة التموين على الشطر الأكبر من انتاج الأرز حيث تلزم التشريعات الراهنه الزراع بتوريد حصه تقدر بنحو ١٫٥ طن للفدان من الأرز الشعير الى مراكز التجميع الحكوميه وتقوم وزارة التموين بتحديد مواصفات ورتبة الأرز الأبيض والذى يتم توزيعه للأستهلاك المحلى ، ويتمثل ذلك فى الأرز المخصوص والممتاز والممتاز المعدل ، ويتحدد سعر الجمله للأرز المخصوص بنحو ٤٦ جنيه للطن مقابل ٥٠ جنيه على مستوى التجزئه ولا يتم تداول هذا النوع من الأرز الا عن طريق البطاقات الاسريه كما تخصص حصه منه لمحلات الكشرى والألبان(١).

أما الأرز الممتاز والممتاز المعدل فيتم تسعيره بنحو ١٢٠ جنيه للطن على مستوى الجمله مقابل ١٤٠ جنيه للتجزئه ، ويتم توزيعه للاستهلاك العائلى بمجمعات شركتى النيل والأهرام التابعتين لوزارة التموين وكذلك لدى البقالين بالأضافه الى حصص للجمعيات الفئويه الأستهلاكيه وشركات الأمن الغذائى والمستشفيات والجمعيات الخيريه ودور الحضانه والملاجئ والهيئات والمصالح الحكوميه والمدن الجامعيه والمدارس والمستشفيات الحكوميه وشركات القطاع العام لتغذية العمال والأنديه والنقابات والمطاعم والمسامط ، كما تنتج وزارة التموين نوعا فاخرا من الأرز " الكاملينو " والذى يباع بسعر ٤٠٠ جنيه للطن أو طويل الحبه والذى يباع بسعر ٥٠٠ جنيه للطن والذى يخصص لاستهلاك شركات الطيران والسفارات والمدارس الأجنبيه والخاصه والمستشفيات الخاصه وعربات النوم بالسكك الحديديه وشركات الأستثمار العامله داخل جمهورية مصر العربيه .

(١) تقدر الحصه التموينيه المقرره لمحلات الكشرى والألبان داخل القاهره وحدها بنحو ٦٦٠ طن شهريا .

جدول (٢) ـ تكاليف انتاج القطاع العام للأرز الأبيض والأسعار الجبريه وعبء الدعم لكل من الزراع والخزانه العامه للحصص الأرزيه الموردة جبرا فى عام ١٩٨١ .

بيان	أرز مخصوص		أرز ممتاز		أرز ممتاز معدل	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
أرز شعير (١)	١٣٠ر٧٧	٨٤ر٩	١٣٠ر٧٧	٨٠ر٥	١٣٠ر٧٧	٨٢ر٢
تكاليف ضرب (٢)	٢٣ر٢١	١٥ر١	٣١ر٧٤	١٩ر٥	٢٨ر٠٩	١٧ر٨
جملة التكاليف	١٥٣ر٩٨	١٠٠ر٠	١٦٢ر٥١	١٠٠ر٠	١٥٨ر٨٦	١٠٠ر٠
السعر الجبرى	٤٦ر٠٠	٢٩ر٩	١٢٠ر٠٠	٧٣ر٨	١٢٠ر٠٠	٧٥ر٥
عبء الدعم على الخزانه (٣)	١٠٧ر٩٨	٧٠ر١	٤٢ر٥١	٢٦ر٢	٣٨ر٨٦	٢٤ر٥
عبء الدعم على الزراع (٤)	١٠٠ر٠٠	—	١٠٠ر٠٠	—	١٠٠ر٠٠	—
عبء الدعم على المجتمع (٥)	٢٠٧ر٩٨	—	١٤٢ر٥١	—	١٣٨ر٨٦	—

(١) حسب على أساس نسبة تصافى ٦٥٪ وأن سعر الأرز الشعير ٨٥ جنيه للطن وهو السعر الجبرى لحصص الأرز التى يوردها الزراع جبريا .

(٢) بعد استبعاد تكاليف الأنتجه الثانويه والتى تتمثل فى رجيع الكون والسرس والجرمه وكسر الأرز .

(٣) تم حسابه بطرح السعر الجبرى من اجمالى التكاليف .

(٤) تم تقديره على أساس ١٥٠ جنيه للطن وهو السعر السائد لسوق الأرز الشعير الحر وعلى أساس أن انتاج طن الأرز الأبيض يستلزم ١ر٥٣٨٥ طن أرز شعير وفقا لمعدل تصافى ٦٥ ٪ .

(٥) تم حسابه بجميع أعباء الدعم التى يتحملها كل من الزراع والخزانه العامه .

المصدر : وزارة التموين ـ بيانات غير منشوره .

وتوضح الأرقام الوارده بجدول (٢) تكاليف انتاج مضارب القطاع العام لكل من الأرز المخصوص والممتاز والممتاز المعدل ، والذى يتضح منه أن تكاليف التسويق بما فى ذلك النقل والتخزين والضرب والتعبئه - تتراوح بين ٢٣ ، ٣٢ جنيه للطن وذلك بعد استبعاد قيمة الأنتجه الثانويه كرجيع الكون والسرس والجريه وكسر الأرز ، مما ينهض دليلا على ارتفاع تلك التكاليف حيث تتعدى ٣٠ جنيه للطن ، وربما يعزى ذلك الى ظروف التشغيل والأحلال وموسمية العمل بمضارب القطاع العام ، وعلى اى حال فأن الأسعار الجبريه المحدده لأصناف الأرز الثلاث تتضمن دعما واسع النطاق تتحمله الخزانه العامه يقدر بنحو ١٠٨ جنيه للطن فى الأرز المخصوص مقابل ٣٩٫٤٣ جنيه فى الممتاز والممتاز المعدل ، ومن ثم فان العبئ الأجمالى على الخزانه العامه يقدر بنحو ٦٠٫٨ مليون جنيه ، وجدير بالذكر أن الدعم الذى يتحمله المجتمع فى هذا الصدد ويربو على ذلك الذى اشارت اليه وزارة التموين بكثير ، فالملايين السنويه التى أوردتها الوزاره تم حسابها على اساس ٨٥ جنيه للطن من الأرز الشعير وهو ما لا يغطى والسعر الحر البالغ ١٥٠ جنيه للطن أو السعر العالمى الذى يقدر بما يقرب من ٢٦٠ جنيه للطن[1] ، وعلى ذلك فأنه بافتراض أن السعر الظلى للأرز ١٥٠ جنيه فأن هذه الأسعار تتضمن دعما مستترا الزمت وزارة التموين الزراع بسداده لجماهير المستهلكين وهو يوازى نحو ١٠٠ جنيه للطن من الأرز الأبيض ، ومن ثم فأن العبئ الذى يتحمله المجتمع فى هذا الصدد يزداد الى نحو ٢٠٨ جنيه للأرز المخصوص ، ١٤٣ ، ١٣٩ جنيه لكل من الأرز الممتاز والممتاز المعدل ، كما تتضاعف أعباء دعم الأرز التى يتحملها المجتمع لتبلغ ما يقرب من ١٢٠ مليون جنيه[2] .

ومن البديهى أن مثل هذه السياسه التسعيريه لابد وأن يكون لها أوخم العواقب سواء من حيث اساءة استعمال الأرز كسلعه استهلاكيه أو تأزم استحكام ازدياد استهلاكه ، فالأرز المخصوص يعتبر بمثابة اعانه تقدمها وزارة التموين لحاملى البطاقات التموينيه بل انه تعداها الى دعم محلات الكشرى والالبان علما بأن الأخيره لا تلتزم فى تسعيرها لخدماتها بأسعار عناصر الأنتاج - أى الأرز بل ان ذلك يتم وفقا لأحوال الطلب على تلك الخدمات وبدائلها ، ومن ثم فان أصحاب تلك المحلات يحققون أرباحا كبيره بالأستفاده من ذلك الدعم واسع النطاق ، فسعر الأرز المخصوص يوازى سعر السرس للفراكات والبالغ نحو ٥٠ جنيه للطن ، كما أنه يوازى ثلث سعر تبن القمح والبالغ نحو ١٥٠ جنيه للطن ، كما أنه يقل عن سعر الأعلاف المركزه للدواجن والبالغ نحو ١٤٠ جنيه للطن ، وينسحب ذلك أيضا على كل من الأرز الممتاز والممتاز المعدل فالأسعار الجبريه لهما تقل عن تلك الخاصه بتبن القمح أو أعلاف الدواجن المركزه ، كما أنها تتضمن دعما لمنشآت تحقق أرباحا كبيره كالمسامط

---

(١) على أساس أن السعر العالمى للأرز الأبيض ٤٠٠ دولار وأن سعر الصرف بالسوق الحر هو دولار للجنيه وأن نسبة التصافى ٦٥٪ .

(٢) على أساس أن الحصه التى توزعها وزارة التموين تبلغ نحو ٦٠٠ الف طن .

والمطاعم والفنادق ، فأسعار الخدمات التى تقدمها تلك المنشآت لا يتوقف على أسعار عناصر الأنتاج بقدر ما يتحدد بالطلب عليها ، ومن ثم فأن دعم ما تستهلكه من الأرز لن يؤدى الا الى ازدياد وتضخم ما تحققه من أرباح ، ومن الواضح أن تمسك واصرار وزارة التموين على تثبيت أسعار الأرز لن يترتب عليه الا مزيد من سوء الاستعمال بل ربما تكررت مأساة استخدام القمح على صورة استخدام الأرز فى تغذية الدواجن والحيوانات المزرعية فسياسة الوزاره فى هذا الصدد تتسم بالجمود وعدم المرونه ، اذ الغرض أن تسعى الوزاره الى تحقيق استقرار الأسعار وذلك بالحد من الأرتفاع الجامح والتقلبات السعريه واسعة النطاق ، ولن يتأتى ذلك الا بتقليل الهوه السعريه بين كل من سوق الأرز الحر وذلك الذى تتحكم فيه الدوله ، وليس أدل على عدم سلامة السياسه التسعيريه الأرزيه من مقارنة أسعار الأرز على مستوى الجمله بتلك الخاصه بكسر الأرز(١) ، اذ يقدر سعر الأخير بنحو ١٣٤ جنيه للطن للكسر زيرو مقابل ١٣٣ جنيه للطن كسر رقم (١) ، ١٣٠ جنيه للكسر رقم (٢) ، ومن الواضح أن سعر الأرز المخصوص لا يعادل سوى ثلث سعر الكسر ، كما أن سعرى الممتاز والممتاز المعدل يفوق سعر كسر الأرز ، ويتماثل هذا الوضع مع القمح حيث تحول - نتيجة الجمود وعدم المرونه فى أسعار الخبز - الى أن اصبح زرعا طفيا ، ينتجة الزراع ابتغاء التبن لا الحبوب وأصبح سعر الحبوب أو الدقيق يقل عن ذلك الخاص بالرده أو التبن ، وبالمثل فان الأرز نتيجة الأصرار على هذه السياسه التسعيريه سيتحول الى أن يصبح كسر الأرز ورجيع الكون والسرس هى التى تحقق الشطر الأكبر من العائد لا الحبوب التى تصلح للأستهلاك الآدمى .

ومن الواضح أن سياسة وزارة التموين والخاصه بتحديد الأسعار الجبريه للأرز يترتب عليها استنزاف جهد وتعب ومجهود الزراع لدعم سكان الحضر ، اللذين يتمتعون بمستويات دخول أكثر ارتفاعا وبخدمات المرافق العامه التى لا تتوفر فى الريف سواء من حيث التعليم والصحه والمواصلات العامه ودور السينما والترفيه ، مما يستتبعه ازدياد الفوارق الدخليه اتساعا بين الريف والحضر ومن ثم يعزز تيار الهجره المستمر حيث الابتعاد عن الريف بمشاكله ومرافقه المتخلفه وخدماته التى لا تقارن بنظيرتها فى المدينه ، وهل أدل على عدم سلامة السياسه التسعيريه للأرز الأبيض من أن يبلغ سعره فى الريف الذى يقوم بانتاجه نحو ٢٥ الى ٣٠ قرش للكيلوجرام مقابل ٥ أو ١٤ قرش فى الحضر ، وياليت هذا الفائض الذى اعتصرته الدوله من كد وتعب الزراع قد تم توجيهه الى تمويل مشروعات التنميه الأقتصاديه

---

(١) يبلغ سعر كسر الأرز رقم (٣) نحو ١٠٥ جنيه للطن مقابل ٥٩ جنيه للطن من كسر الأرز رقم (٤)

جدول رقم (٣) : تقديرات الاستهلاك الاسرى من الارز والمكرونة بريف وحضر جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٧٥ـ١٩٨٢ باستخدام نتائج بحوث ميزانية الأسـرة ٠

السنوات	تعداد (١) سكان الريف (الف نسمة)	تعداد (١) سكان الحضر (الف نسمة)	استهلاك الأرز (ألف طـن)			استهلاك المكرونة (ألف طـن)		
			ريف	حضر	جملة	ريف	حضر	جملة
١٩٧٥	٢٠٨٧٠	١٦١٤١	٥٦٤ر٩	٤٠٣ر٠	٩٦٧ر٩	٥٥ر٩	١٠٨ر٣	١٦٤ر٢
١٩٧٦	٢٠٥٩٠	١٦٠٣٦	٥٥٧ر٤	٤٠٠ر٤	٩٥٧ر٨	٥٥ر٢	١٠٧ر٦	١٦٢ر٨
١٩٧٧	٢٠٩٠٧	١٦٥٢٠	٥٦٥ر٩	٤١٢ر٥	٩٧٨ر٥	٥٦ر٠	١١٠ر٨	١٦٦ر٩
١٩٧٨	٢١٢٢٩	١٧٠١٩	٥٧٤ر٧	٤٢٤ر٩	٩٩٩ر٦	٥٦ر٩	١١٤ر٢	١٧١ر١
١٩٧٩	٢١٥٥٥	١٧٥٣٧	٥٨٣ر٥	٤٣٧ر٨	١٠٢١ر٣	٥٧ر٨	١١٧ر٧	١٧٥ر٤
١٩٨٠	٢١٨٨٧	١٨٠٦٧	٥٩٢ر٥	٤٥١ر٠	١٠٤٣ر٥	٥٨ر٧	١٢١ر٢	١٧٩ر٩
١٩٨١	٢٢٢٢٤	١٨٦١٢	٦٠٠ر٠	٤٦٤ر٧	١٠٦٤ر٧	٥٩ر٦	١٢٤ر٩	١٨٤ر٥
١٩٨٢	٢٢٥٦٦	١٩١٧٤	٦٠٩ر٣	٤٧٨ر٨	١٠٨٨ر١	٦٠ر٥	١٢٨ر٧	١٨٩ر٢

(١) حسبت على أساس معدل نمو سنوى قدره ١ر٥٤ ٪ للريف و ٣ر٠٢ ٪ للحضر وهو معدلات ما بين تعدادى ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ومعدل نمـــو سنوى قدره ٢ر١٤ ٪ لجملة السكان ٠

المصدر : ـ

جمعت وحسبت من بيانات جدول (١)

والأجتماعيه أو لتشجيع ودعم الحصيله التصديريه ، مما كانت نتيجته ستعود بالفائده على الجميع بل ولربما استحوذ الحضر كما هى العاده على الشطر الأكبر من عائد تلك المشروعات ، فلو كان الأمر كذلك لهان على الزراع ما يقاسونه من استنزاف يُخصص لصالح المجتمع بأكمله وليس لسكان الحضر اللذين لا تألوا الدوله جهدا الا وبذلته لتزليل مشاكلهم والتهوين من شأنها والمبادره الى تيسيرها حتى لو كان ذلك على حساب الريف الأكثر تخلفا .

وتوضح الأرقام الوارده بجدول (٣) تقديرات استهلاك كل من الريف والحضر من كل من الأرز والمكرونه والتى تم حسابها وفقا لتقديرات بحوث ميزانية الأسره فى ١٩٧٥ ، ورغم انخفاض استهلاك الفرد البالغ حينذاك ٢٥ كجم سنويا على حين تقدر وزارة التموين فى ١٩٨٠ بنحو ٣٦ كيلوجرام فان استهلاك الأرز قد تعدى المليون طن فى ١٩٧٩ وينتظر أن يبلغ نحو اربعة مليون طن فى ١٩٨٢ ، أما البيانات الوارده بجدول (٤) فتوضح الأرز الذى تم توزيعه بمعرفة وزارة التموين للأستهلاك المحلى ، وبالأطلاع عليها يتبين أنه قد ازداد من نحو ٦١ الف طن فى ١٩٦٨ ليتضاعف فى العام التالى ، ومنذ بداية السبعينات أخذت المقادير التى توزعها وزارة التموين للأستهلاك المحلى تزداد باطراد ، فعلى حين بلغت تلك الكميات نحو ٢٠٦ الف طن فى ١٩٧٠ اذ بها تقفز الى ٣٤٣ الف طن فى ١٩٧٣ لتتضاعف مره أخرى فى بداية الثمانينات حيث بلغت نحو ٦٠٥ الف طن فى ١٩٨٠ ، وتشير أرقام جدول (٤) الى حقيقة أخرى على جانب كبير من الأهميه ، وتتمثل تلك الحقيقه فى أن المقادير التى تقوم وزارة التموين بتوزيعها للأستهلاك المحلى كانت فى بداية السبعينات تتركز فى القاهره والأسكندريه ومحافظات القنال ، حيث بلغ نصيبها ما يقرب من نصف تلك الكميات فيما بين ١٩٦٨ ، ١٩٧٦ الا أنه اعتبارا من ذلك الحين أخذ نصيب القاهره والأسكندريه ومحافظات القنال مجتمعه فى التناقص ليبلغ ٤٤٪ فى ١٩٧٩ وليتراجع الى ٣٣٪ فقط فى مطلع الثمانينات ، وبعباره أخرى فان نصيب المحافظات الأخرى - وهى على الأغلب ريفيه[1] - قد ازداد من ٤٨٪ فى بداية السبعينات ليبلغ ٦٧٪ فى ١٩٨٠ مما يؤكد أن سكان الريف مجبورين بالدعم الضخم الذى تعقده وزارة التموين لسكان الحضر اندفعوا الى المجمعات المقامه بعواصم المحافظات والبنادر ليحصلوا على نصيبهم من السلع المدعومه وليستعيدوا مرة أخرى شطرا من الضيم الذى لحقهم عندما ألزمتهم الدوله على توريد معظم انتاجهم من الأرز[2] بسعر يوازى ٥٠٪ من السعر الحر

---

(١) تقدر فصل البيانات الخاصه بعواصم المحافظات والبنادر - أى عواصم المراكز - والتى تمثل الحضر فى المحافظات الريفيه .

(٢) يقدر سعر الطن للأرز الشعير بنحو ٨٥ جنيه للطن للحصه الأرزيه تسليم مراكز التجميع .

جدول رقم (٤) : الارز الموزع للاستهلاك المحلى بالقاهرة والاسكندرية ومحافظات القنال وباقى محافظات الجمهورية خلال الفترة ٦٧/ ٦٨ـ٧٩/ ١٩٨٠

(بالالف طن)

مواقع الاستهلاك	٦٧/ ٦٨	٦٨/ ٦٩	٦٩/ ٧٠	٧٠/ ٧١	٧١/ ٧٢	٧٢/ ٧٣	٧٣/ ٧٤	٧٤/ ٧٥	٧٥/ ٧٦	٧٦/ ٧٧	٧٧/ ٧٨	٧٨/ ٧٩	٧٩/ ٨٠
القاهـــرة	٢٥ر٤	٤٨ر٣	٨١ر٠	٧٨ر٣	٨٤ر٥	١٠٩ر٩	١٥٦ر٤	١٤٣ر٩	١٦٧ر٧	١٦١ر١	١٥٥ر٨	١٥٥ر٢	١٢١ر٣
الاسكندرية (١)	٥ر٦	١١ر٧	١٨ر٩	٢١ر١	٣٥ر٨	٤٢ر٦	٥١ر٥	٥٠ر٥	٦٠ر٩	٥٧ر٤	٥٩ر٥	٥٨ر٦	٤٧ر٤
محافظات القنال	١ر٠	٣ر٧	١ر٠	١ر٤	٢ر٤	٢ر٨	٥ر٦	٢٣ر١	٣٢ر٢	٣٦ر٧	٣٤ر٥	٣٤ر٧	٣٠ر٣
جملـــــة	٣٢ر٠	٦٣ر٧	١٠٠ر٩	١٠٠ر٨	١٢٢ر٧	١٥٥ر٣	٢١٣ر٥	٢١٧ر٥	٢٦٠ر٨	٢٥٥ر٢	٢٤٩ر٨	٢٤٨ر٥	١٩٩ر٠
٪ من اجمالى الجمهورية	٥٢	٥٢	٤٩	٤٩	٤٧	٤٥	٥٠	٤٩	٤٩	٤٧	٤٥	٤٤	٣٣
باقى محافظات (٢)	٢٩ر٤	٥٩ر٢	١٠٤ر٨	١٠٣ر٩	١٣٧ر٣	١٨٧ر٤	٢١١ر٧	٢٢٢ر١	٢٦٦ر٥	٢٨٢ر٤	٢٨٢ر٠	٢٨٣ر٢	٢٥٢ر٨
الارز السياحى	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢ر١	٢٥ر٤	٣٥ر٥	١٥٢ر٨
اجمالـــى	٦١ر٤	١٢٢ر٩	٢٠٥ر٧	٢٠٤ر٧	٢٦٠ر٠	٣٤٢ر٧	٤٢٥ر٢	٤٣٩ر٦	٥٢٧ر٣	٥٣٩ر٧	٥٥٧ر٢	٥٦٧ر٢	٦٠٤ر٦

(١) تشمل محافظات بور سعيد والاسماعيلية والسويـــس

(٢) غير موزع على المحافظات .

المصـــدر : ـ

الأمانة الفنية لقطاع التموين والتوزيع الداخلى ، شعبة المضارب ـ تقرير التشغيل والانتاج الفعلى للمضارب ، موسم ٧٩/ ١٩٨٠ .

ونحو ثلث ذلك الذى يسود السوق العالمى والبالغ ٢٦٠ جنيه للطن ، والذى لا يتعدى ٦٣٪ من السعر الذى تحدده وزارة التموين لكسر الأرز ، مما انعكس بالتالى فى ازدياد استهلاك الأرز واستحكام تأزمه الى درجه ترتب عليها توقف التصدير بل ومطالبة وزارة التموين بالأستمداد الى الأستيراد والتوسع فيه على مر الزمن اعتبارا من العام الحالى .

وتوضح الأرقام الوارده بجدول (٥) تقديرات انتاج الأرز خلال السبعينات وكذلك اجمالى الصادرات واجمالى الأستهلاك المحلى ، والظاهره الملفته للنظر والجديره بالأعتبار ما توضحه البيانات من تضاعف المقادير الموزعه بمعرفة وزارة التموين للأستهلاك المحلى خلال السبعينات ثلاث مرات ، فبينما قدرت تلك المقادير بنحو ٢٠٦ الف طن فى ١٩٧٠ اذ بها تبلغ ٤٢٥ الف طن فى ١٩٧٤ ثم ٦٠٥ الف طن فى ١٩٨٠ ، ولقد أمكن لوزارة التموين أن تحقق ذلك على حساب الصادرات والتى تراجعت تراجعا سريعا من ٦١٢ الف طن فى ١٩٧٠ الى ١٣٦ الف طن فى ١٩٧٤ . ثم الى نحو ٩٥ الف طن فى ١٩٧٩ ثم تسارع وزارة التموين الى المطالبه بالأستيراد اعتبارا من ١٩٨٣ ، اذ من الواضح من بيانات جدول (٥) أن انتاج الارز والذى قدر فى بداية السبعينات بنحو ١ر٧ مليون طن تراجع فيما بين ١٩٧٣ ، ١٩٧٧، ليبلغ نحو ١ر٥ مليون طن سنويا ثم عاد فازداد الى ١ر٧ مليون طن مرة أخرى فى أواخر العقد السابع من القرن العشرين ، كما أن المقادير المتبقيه بعد استبعاد كل من الصادرات وتقديرات الاستهلاك من الأنتاج المحلى - بما فى ذلك كسر الأرز - لا تعكس سلوكا منتظما حيث تتراوح سنويا بين ٣٧٥ ، ٦٠٠ الف طن ، ومن ثم فان التراجع السريع فى حجم الصادرات يعزى اساسا الى توسع وزارة التموين فى توزيع الأرز بأسعار مدعومه للأستهلاك المحلى الى درجة تلاشت معها الصادرات الأرزيه المصريه ، ولقد انعكس ذلك بوضوح فى ازدياد نصيب وزارة التموين فى اشباع الأحتياجات الأستهلاكيه المحليه ، فعلى حين قدرت المقادير التى وزعتها الوزاره للأستهلاك المحلى بنحو ثلث تلك الأحتياجات فى بداية السبعينات اذ بها تتعدى النصف مع عام ١٩٧٦ ثم لتبلغ نحو ٥٨٪ فى مطلع الثمانينات ، ومعبارة أخرى تراجع نصيب السوق الحر لاشباع احتياجات المجتمع المصرى من ٦٨٪ فى مطلع السبعينات الى ٤٢٪ فى ١٩٨٠ ، ويعزى ذلك الى التفاوت واسع النطاق فى أسعار الارز بكل من السوق الحر - والتى تبلغ نحو ٢٣٠ جنيه للطن[1] مقابل ٥٠ جنيه للطن من الأرز المخصوص

(١) على اساس أن سعر السوق الحر للأرز الشعير هو ١٥٠ جنيه للطن وعلى ابعاد معدل تعافى ٦٥ ٪ .

جـدول (٥) : اجمالى الكمية المنتجةمن الارز المبيض واجمالى الصادرات وجملة الاستهلاك المحلى والمخصص كمدخل لبعض القطاعات فى الفترة من ١٩٧٠ـ١٩٨٠ بالالف طـــن

السنـــة	اجمالى الانتـــاج (١)	اجمالى الصادرات (٢)	الاستهلاك المحلـــى		المتبقى كمدخل لبعـــض القطاعـات (٣)
			جملـــة	موزعة عن وزارة التموين الف طـــن	%	
١٩٧٠	١٧٩١ر٥	٦١٢ر٥	٦٣٧ر٥	٢٠٥ر٧	٣٢	٥٤١ر٥
١٩٧١	١٧٤٢ر٧	٤٥٩ر٢	٦٤٦ر٩	٢٠٤ر٧	٣٢	٦٣٦ر٦
١٩٧٢	١٧٢٤ر٥	٤٠٥ر٥	٦٦٢ر٢	٢٦٠ر٠	٣٩	٦٥٦ر٨
١٩٧٣	١٥٦٤ر٣	٢٦٠ر٦	٩٢٨ر١	٣٤٢ر٧	٣٧	٣٧٥ر٦
١٩٧٤	١٥٤١ر٩	١٣٦ر١	٩٤٦ر٣	٤٢٥ر٢	٤٥	٤٥٩ر٥
١٩٧٥	١٦٦٦ر٩	٩٩٨ر٩	ـ٩٦٨ر	٤٣٩ر٦	٤٥	ـ٥٩٩ر
١٩٧٦	ـ١٥٨٢ر	١٠٩ر٧	٩٥٧ر٨	٥٢٧ر٣	٥٥	٥١٤ر٥
١٩٧٧	ـ١٥٦٣ر	١٩١ر٣	٩٧٨ر٤	٥٣٩ر٧	٥٥	٣٩٣ر٣
١٩٧٨	١٦١٦ر٩	١٣٢ر٦	٩٩٩ر٦	٥٥٧ر٢	٥٦	٤٨٤ر٧
١٩٧٩	ـ١٧٢٧ر	٩٤ر٩	١٠٢١ر٣	٥٦٧ر٢	٥٦	٦١٠ر٨
١٩٨٠	١٦٣٩ر٨	*	١٠٤٣ر٥	٦٠٤ر٦	٥٨	*

(١) حسبت على اساس ان معدل تصافى الطن من الارز الشعير = ٦٨٧٣ر طن ارز مبيـــض

(٢) الصادرات من الارز المقشور المبيـــض فقـــط

(٣) المتبقى كمدخل لبعض القطاعات = اجمالى الانتاج ـ (اجمالى الاستهلاك المحلى + اجمالى الصادرات)

المصـــدر: جمعت وحسبت من بيانات وزارة الزراعة ـ سجلات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ مركز البحوث الزراعيـــة ـ (بيانات غير منشورة) ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ نشرت التجارة الخارجية ـ وبيانـــات جـــدول (٣) .

أو ١٢٠ جنيه للطن من الأرز الممتاز أو الممتاز المعدل ، وعلى ذلك فمن البديهى أن يجاهد المستهلك لشراء الأرز الذى توزنه وزارة التموين بدلا من نظيره المرتفع الثمن بالسوق الحر .

اشكال تنمية انتاج السلع البديله للأرز :

بينما يعد كل من الفريك والمكرونه بدائل راهنه للطلب على الأرز فان الارز الصناعى يعد أحد البدائل المحتمله والتى قد يتوافر توافرها بالأسواق مستقبلا ، ويستدل من الشواهد المتاحه على تناقص استهلاك الفريك والذى قد يعزى الى اتساع الهجره من الريف الى الحضر والى تغير الأنماط التفضيليه الاستهلاكيه للأفراد وكذلك الى ارتفاع أسعاره بالنسبه لكل من الأرز والمكرونه مما ترتب عليه انكماش واسع النطاق فى الكميات المستهلكه منه ، وتعتبر المكرونه البديل الأكثر شيوعا للأرز والتى يمكن عن طريق توفيرها وتحسين نوعيتها تخفيف الضغط للطلب على الأرز ، مما يؤدى الى تخفيف حدة استحكام تأزم ازدياد الأستهلاك من الأرز ، ويستدل من الشواهد المتاحه أن صناعة المكرونه قد تعرضت لضغوط شديده ترتب عليها عدم امكانية الأعتماد على انتاجها لتخفيف الطلب على الأرز مما ادى الى استفحال واستحكام تأزم ازدياد استهلاك الأخير .

وتوضح الأرقام الوارده بجدول (٦) الطاقه الأنتاجيه وحجم الأنتاج ومعدلات التشغيل لصناعة المكرونه فى الفتره ١٩٧٨ - ١٩٨١ وفقا لأرقام وزارة التموين ، والتى يتبين بالأطلاع عليها ازدياد حجم الأنتاج من نحو ١٨٣ الف طن فى ١٩٧٨ الى ما يقرب من ٢٤٣ الف طن فى ١٩٨١ ، غير أنه بامعان النظر فى معدلات التشغيل يتبين أنه رغما عن قصر الفتره فان الأرقام المتاحه توضح تناقصا مطردا فى تلك المعدلات فبينما كانت الصناعه تعمل بطاقتها الكامله فى أواخر السبعينات حيث بلغ معدل التشغيل السنوى نحو ٨٥٪ من الطاقه الأنتاجيه المتاحه ، اذ به يتراجع الى ٧٦٪ فى ١٩٧٩ ثم الى ٧٤٪ فى ١٩٨٠ مقابل ٧٢٪ فى ١٩٨١ ، وبعباره أخرى فقد تراجعت معدلات التشغيل لصناعة المكرونه نحو ١٣ ٪ فى خلال أربع سنوات ، وهى ظاهره لو استمرت لأنعكست آثارها الوخيمه على صناعة المكرونه وعلى ازدياد استهلاك الأرز ، وتوضح الأرقام المتاحه من ناحية اخرى انخفاض معدلات التشغيل لمنشآت القطاع العام اذا ما قورنت بنظيرتها للقطاع الخاص حيث يبلغ معدل التشغيل

جدول رقم (٦) : الطاقة الانتاجية وحجم الانتاج ومعدلات التشغيل لصناعة المكرونه فى الفـــــترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ ٠

السنوات	الطاقة الانتاجية (الفطن/ سنه)			حجم الانتاج (الف طن)			معدل التشغيل السنوى (٪)		
	قطاع عام	قطاع خاص	جملـه	قطاع عام	قطاع خاص	جملـه	قطاع عام	قطاع خاص	جملـه
١٩٧٨	٤٧ر٢	١٦٨ر٢	٢١٥ر٤	٣٧ر٤	١٤٥ر٣	١٨٢ر٧	٧٩ر٢	٨٦ر٤	٨٤ر٨
١٩٧٩	٦٤ر٩	١٩٦ر٨	٢٦١ر٧	٤٠ر١	١٥٩ر١	١٩٩ر٢	٦١ر٧	٨٠ر٩	٧٦ر١
١٩٨٠	٤٨ر٨	٢٤٤ر٩	٢٩٣ر٦	٣٥ر٥	١٨٠ر٧	٢١٦ر١	٧٢ر٧	٧٣ر٨	٧٣ر٦
١٩٨١	٥٩ر١	٢٧٩ر٠	٣٣٨ر١	٣٩ر١	٢٠٣ر٧	٢٤٢ر٧	٦٦ر١	٧٣ر٠	٧١ر٨

المصـــدر : جمعت وحسبت من الادارة العامة للقمح ـ دراسة حول صناعة المكرونه ـ وزارة التموين والتجارة الداخلية ـ (غير منشـــــروه) ٠

فى ١٩٨١ نحو ٦٦٪ من الطاقه الأنتاجيه لصانع الفئه الأولى مقابل ٧٣٪ من تلك الطاقه بالنسبه لمنشآت الفئه الأخيره .

وبالرجوع الى أرقام اتحاد الصناعات الوارده بتقريره السنوى عن النشاط الصناعى خلال ١٩٧٩ تبين أن انتاج صناعة المكرونه بينما بلغ ٩٤ر٨ الف طن فى ١٩٧٥ قد ازداد الى ١٠٢ر٧ الف طن فى ١٩٧٦ ثم الى ١١٤ر٣ الف طن فى ١٩٧٧ ، على حين بلغ فى ١٩٧٨ نحو ١٢٩ر١ الف طن وهو ما أوردته وزارة التموين على أنه يبلغ ١٨٢ر٧ الف طن مقابل ١٣٨ر٨ الف طن فى ١٩٧٩ وهو ما أوردته وزارة التموين على أنه ١٩٩ر٢ الف طن ، وبعباره أخرى فان هناك قدرا واسعا من التضارب بين بيانات كل من اتحاد الصناعات ووزارة التموين ، حيث أن تقديرات انتاج المكرونه للهيئه الأولى لا تتعدى ٧٠ الى ٧١٪ من تلك التى أوردتها الهيئه الأخيره ، وقد يعزى هذا التضارب الى استناد تقديرات وزارة التموين الى حصص الدقيق المخصصه لمنشآت تصنيع المكرونه ، بينما تعتمد تقديرات اتحاد الصناعات على الأنتاج الفعلى لتلك السلعه ، واذا صح ذلك فان الدقيق الذى توزعه وزارة التموين لصناعة المكرونه لا يتم استخدامه بالكامل لهذا الغرض ، بل ان ما يقرب من ٣٠٪ منه يتم تصريفه لاستعمالات أخرى ، وقد يبدو مثل هذا التبرير منطقيا فى ظل انكماش الهوامش التصنيعيه والتسويقيه للمكرونه المصنعه محليا بدقيق مدعوم تخصصه وزارة التموين لهذا الغرض .

ويتم استهلاك المكرونه اسريا أى عائليا ، كما يتم استخدامها كأحد عناصر الأنتاج للنشاط الأقتصادى الذى يباشره قطاع عريض من المنشآت كالمطاعم والفنادق ومحلات الكشرى والأنديه والمستشفيات والنوادى الليليه والكافيتريات ، ويقدر الأستهلاك العائلى فى ١٩٧٤ بنحو ١٦٠ الف طن ازداد حتى بلغ ١٧٥ الف طن فى ١٩٧٩ ، وبمقارنة أرقام الأستهلاك العائلى بتلك الخاصه بالأنتاج كما أوردته وزارة التموين يتبين أن انتاج صناعة المكرونه يكفى لتغطية الأستهلاك العائلى بل وربما غير العائلى أيضا ، غير أن ذلك يتنافى مع الشواهد المتاحه من حيث عدم توافر اصناف المكرونه الشعبيه والتى يقل سعر التجزئه لها عن ٢٥ قرش للكيلوجرام فضلا عن استحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز ، فلو كانت

المكرونه الشعبيه ذات مواصفات جيده متوافره بأسعار تنافسيه مع الأرز لما استحكم تأزم ازدياد استهلاك الأخير ، وعلى ذلك فقد تكون ارقام اتحاد الصناعات هى الأرجح ، وبمقارنة الأخيره مع تقديرات الأستهلاك العائلى يتبين أن انتاج صناعة المكرونه المحلى لا يكفى لسد تلك الأحتياجات ، فوفقا لأرقام جدول (٧) فان الأنتاج المحلى من المكرونه لا يكفى سوى لأشباع نصف الأستهلاك العائلى فى ١٩٧٤ ازداد الى نحو ٦٥٪ من ١٩٧٧ ثم الى ٧٩٪ فى ١٩٧٩ ، ولقد انعكس ذلك بدوره فى صورة استحكام تأزم ازدياد الطلب على استهلاك الأرز ٠

وتعانى صناعة المكرونه من ضغوط شديده الوطأه تفرضها وزارة التموين ، مما ترتب عليه عجز الصناعه عن القيام بمهامها وتنمية انتاجها واجراء أعمال الأحلال والأستبدال لآلاتها المتهالكه ، فوفقا لتقرير اتحاد الصناعات عن ١٩٧٩ فانه منذ اخضاع المكرونه للتسعير الجبرى فى ١٩٥٢ وحتى ذلك الحين فانه لم يطرأ على الأسعار أى تغيير اللهم الا فيما يختص بأسعار الدقيق مع اغفال ارتفاع بنود التكاليف الأخرى وعلى الأخص العماله اذ بينما بلغ هامش الربح ١٨ جنيه للطن فى ١٩٦٥ فقد ازداد الى ٢٣ر١ جنيه فى ١٩٧٣ بينما تم تحديده بنحو ٢١ر١ جنيه فى ١٩٧٦ ، وفضلا عن ذلك فأن الهامش الضئيل الذى خصص لتجار التجزئه لا يشجعهم على تداول المكرونه المحليه فهو لا يكفى لتغطية تكاليف التعبئه وفرق الوزن والهالك ، وبالأضافه الى ذلك فأن وزارة التموين تغفل تكاليف النقل للمحافظات التى لا يتوافر بها طاقه انتاجيه كافيه لاستهلاكها من تلك السلعه ، ولقد ترتب على اسعار التجزئه التى حددتها وزارة التموين للأنتاج المحلى من المكرونه والتى تبلغ ١٢ الى ١٤ قرش للكيلو جرام - اعتبارا من ١٩٨٠ - عدم توافر الأنتاج لدى المستهلك وندهورشديد فى جودته مما أدى الى التوسع فى الأستيراد وانتاج المكرونه الفاخره ٠

ويستثنى من التسعيره الجبريه انتاج المكرونه الفاخره لشركة مطاحن جنوب الأسكندريه (مكرونه آمون) وشركة مكرونة روما - وهى احدى شركات الانفتاح الأقتصادى - والمكرونه المستورده ، ويبلغ سعر التجزئه للمكرونه الفاخره - سواء من الأنتاج المحلى أو المستورد

جدول رقم (٧) واردات المكرونـه وتقديرات اتحاد الصناعات للانتاج ومدى تغطيته للاستهلاك وانتاج الارز الكسر

خـــلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠

السنوات	واردات المكرونـــه			الانتاج والاستهلاك المحلى للمكرونـه			انتاج الارز الكسر
	الكمية (طن)	متوسط السعر (جنيه/طن)	القيمة (الف جنيه)	الاستهلاك الاسرى المحلى (الف طن)	"تقدير اتحاد الصناعات" (الف طن)	٪ للانتاج المحلى من الاستهلاك الاسرى	(الف طن)
١٩٧٤	ـ	ـ	ـ	١٦٠	٩١ر٠	٥٧	٣١ر١
١٩٧٥	١٢	١٩١ر٧	٢ر٣	١٦٤	٩٤ر٨	٥٨	٧٢ر٢
١٩٧٦	٢٠٣٦	١٣٤ر٠	٢٧٢ر٩	١٦٣	١٠٢ر٧	٦٣	٣٥ر٦
١٩٧٧	١٧٣٦	٣٢٢ر٦	٥٦٠ر١	١٦٧	١١٤ر٣	٦٨	٥٦ر٥
١٩٧٨	٥١٤٥	٣٠٦ر٠	١٥٧٤ر٣	١٧١	١٢٩ر١	٧٥	٢٧ر٩
١٩٧٩	٥٢١٢	٢٦٧ر٤	١٣٩٣ر٩	١٧٥	١٣٨ر٨	٧٩	٥٠ر٣

المصـــدر : اتحـــاد الصناعات ـ التقرير السنوى لاتحاد الصناعات ـ القاهـــرة ١٩٨٠ .

نحو ٨٠ الى ١٠٠ قرش للكيلوجرام وهو ما يوازى ست مرات المستويات التى تحددها وزارة التموين ومن ثم فقد ترتب على انتاجها أو استيرادها تحقيق ارباح خياليه وعلى الأخص ازاء قدرة القائمين عليها بتشجيع توزيعها برفع الهوامش التسويقيه لتجار التجزئه والتى تبلغ نحو ٦٠ جنيه للطن ، وربما قد يبرر البعض ذلك بقيام منتجو المكرونه الفاخره مخليا باستيراد السامولينا لتشغيل منشآتهم ، غير أن مثل ذلك القول مردود عليه بأنهم يحصلون على شطر غير قليل من عناصر الأنتاج الأخرى - وعلى الأخص مياه الشرب والطاقه الكهربائيه والوقود ومواد التعبئه وخدمات المرافق العامه كالصرف الصحى والتليفونات والبريد والنقل بأسعار مدعومه لا تتفق مع نظيرتها الظليه - وبعباره أخرى فأنهم يحصلون على الدقيق بالسعر العالمى غير المدعوم غير أنهم يحصلون على الخدمات وعناصر الأنتاج الأخرى بأسعار تتضمن قدرا كبيرا من الدعم يمكنهم من تحقيق أرباح طائله وتكديس ثروات واسعة النطاق .

وبالمثل فان مستوردى المكرونه الفاخره لابد وأنهم حققوا أرباحا خياليه تفوق كل تقدير فوفقا للأرقام الوارده بجدول (٧) بدأت جمهورية مصر العربيه فى استيراد المكرونه اعتبارا من ١٩٧٥ بكميه بلغت ١٢ طن ، وسرعان ما تبين المستوردون الأرباح الضخمه والتكديس السريع للملايين الذى يمكن أن يتحقق عن طريق ذلك ، فضاعفوا وارداتهم لتبلغ مع نهاية السبعينات نحو ٥ر٢ الف طن تربو قيمتها على مليون ونصف من الجنيهات ، وبحساب متوسط سعر الأستيراد سيف اسكندريه يتبين أن تكلفة استيراد الكيلوجرام تتراوح بين ٢٦ ، ٣٢ قرشا على حين يباع للمستهلك بسعر ٨٠ الى ١٠٠ قرشا ، وبعباره أخرى فان المستورد وتاجر الجمله والتجزئه يحققون مجتمعين هامشا تسويقيا يبلغ ضعفى تكلفة الأستيراد ، وبالمثل اذا ما قيل أن تكلفة انتاج المكرونه الفاخره محليا توازى تكلفة الأستيراد فان المنشآت التصنيعيه المنتجه لها وتجار الجمله والتجزئه يحققون هوامشا طائله توازى تلك التى يحققها مستوردو المكرونه .

مما سبق يتبين أن وزارة التموين - فيما سعت اليه من حماية المستهلك وتحديد الأسعار الجبريه لصناعة المكرونه - قد أضرت بالصناعه وأعجزتها عن مقابلة التطورات العالميه ، بل ويسرت السبيل الى حفنة المستوردين وكبار الرأسماليين ليحققوا الملايين مبررين نشاطهم بالأستيراد دون تحويل عمله أو بشراء دقيق السامولينا بالأسعار العالميه ، ولما كان السواد الأعظم

من السكان يعجزون عن استهلاك المكرونه الفاخره ولما كان البديل - أى الأرز - متوافر بأسعار رمزيه فليتوقف المستهلك عن استهلاك المكرونه وليتم التركيز على استهلاك الأرز مما يؤدى الى ازدياد الاستهلاك واستحكام تأزم المشكله والتى لم تجد وزارة التموين سبيلا لمجابهتها الا بالأسراع بايقاف تصدير الأرز وتخصيصه للأستهلاك المحلى .

ويتفاوت انتاج الأرز الكسر غاوتا واسع النطاق من سنه الى أخرى اذ بينما بلغ نحو ٢٨ الف طن فى ١٩٧٨ اذ به يقدر بنحو ٣٦ الف طن فى ١٩٧٦ ونحو ٥٠ الف طن فى كل من ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ ، بينما ازداد الى ٧٢ الف طن فى ١٩٧٥ ، وتقوم وزارة التموين بتصريف الأرز الكسر بأسعار مرتفعه تربو على تلك الخاصه بالأرز الممتاز والممتاز المعدل والبالغ نحو ١٤٠ جنيه للطن ، ورغما عن ارتفاع الأسعار التى يتم تصريف الأرز الكسر بها سواء لصناعة النشا والجلوكوز او الأدويه أو الطحين فان ذلك يتضمن اهدار الأنتاج الأرز وسوء استخدام للموارد الأقتصاديه المتاحه ، ومن ثم فأن الجهود لابد وأن تتجه وفى أسرع وقت ممكن للأستفاده من الأرز الكسر فى انتاج الأرز الصناعى ، على أنه يلزم أن يستند ذلك الى دراسات مستفيضه جاده تغطى الجوانب التكنولوجيه وكذلك الأقتصاديه والأجتماعيه لأقامة تلك الصناعه .

صلة السياسه الزراعيه الأرزيه
بأستحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز

تمهيد ... ... "

يتبين بأمعان النظر فى استحكام تأزم ازدياد استهلاك الأرز أنها حصاد نهائى لعدم سلامة كل من السياسه الأستهلاكيه ونظيرتها الزراعيه ، فلقد أدت السياسه الأستهلاكيه الى اشتداد الطلب على الأرز وذلك نظرا لأصرار وزارة التموين على تثبيت أسعار التجزئه والجمله حتى أصبح الأرز أقل تكلفه من تبن القمح وكسر الأرز بل وفى بعض الأحيان موازيا للسرس الناتج عن ضرب الأرز ، وذلك فضلا عن التأثير الأحباطى لهذه السياسه على انتاج البديل الرئيسى للأرز أى المكرونه مما ترتب عليه عدم توافره وتدهور صفاته واقتصار المتاح منه على الأصناف الفاخره المصنعه محليا أو المستورده مما يعجز الغالبيه العظمى من السكان عن استهلاكها .

جدول رقم (٨) : انتاج الارز الشعير والغلة الفدانية خلال الفترة ١٩٦٩ ـ ١٩٨١ .

السنوات	انتاج الارز الشعير		الغلة الفدانية		الرقعة المزروعة	
	الف طن	%	طن	%	الف فدان	%
١٩٦٩	٢٥٥٦	١٠٠	—	—	—	—
١٩٧٠	٢٦٠٤	١٠٢	٢ر٢٨	١٠٠	١٠٨٨	١٠٠
١٩٧١	٢٥٣٣	٩٩	٢ر٢٣	٩٧	١٠٩١	١٠٠
١٩٧٢	٢٥٠٧	٩٨	٢ر١٩	٩٦	١١٠٠	١٠١
١٩٧٣	٢٢٧٤	٨٩	٢ر٢٨	١٠٠	٩٦١	٨٨
١٩٧٤	٢٢٤١	٨٨	٢ر١٣	٩٣	١٠١٦	٩٣
١٩٧٥	٢٤٢٣	٩٥	٢ر٣٠	١٠١	١٠٢٠	٩٤
١٩٧٦	٢٣٠٢	٩٠	٢ر١٣	٩٣	١٠٤٣	٩٦
١٩٧٧	٢٢٧٢	٨٩	٢ر١٩	٩٦	١٠١٢	٩٣
١٩٧٨	٢٣٥٠	٩٢	٢ر٢٨	١٠٠	١٠٠٠	٩٢
١٩٧٩	٢٥١٠	٩٨٠	٢ر٤١	١٠٦	١٠٠٦	٩٢
١٩٨٠	٢٣٨٤	٩٣	٢ر٤٥	١٠٧	٩٤٢	٨٧
١٩٨١	٢٢٣٦	٨٧	٢ر٢٧	١٠٠	—	—
متوسط الفترة	٢٤٠٢	٩٤	٢ر٣٤	١٠٣	١٠٢٥	٩٤
معدل التغير (١)	(٢ر٣٥)	—	—	—	(١١ر٢٨)	—

١ـ الارقام بين الاقواس سالبه مؤكدة احصائيا ، بينما لم تثبت معنوية معدل تغيير الغلة الفدانية .

المصـــدر : جمعت وحسبت من بيانات سجلات معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ ادارة الاحصاء مركز البحوث الزراعية ـ (بيانات غير منشورة) .

أما السياسه الزراعيه سواء فيما يتعلق بالأنتاج أو التسويق أو التسعير - فقد ترتب عليها تراجع المقادير المعروضه من الأرز ، اذ ترتب على ازدياد تكاليف الأنتاج ارتفاعا - وعلى الأخص فى السنوات الأخيره - أن عجزت المستويات السعريه لحصة الدوله فى الأنتاج عن تغطية الأزدياد فى التكاليف ، مما ترتب عليه تراجع الأربحيه النسبيه لأنتاج الأرز اذا ما قورن ببدائله فى الدوره الزراعيه - وعلى الأخص الذره الشاميه وما يرتبط بأنتاجها من أنتاجه حيوانيه بحيث أصبحت تلك البدائل أكثر جاذبيه من الأرز ولقد ترتب على ذلك تراجع الرقعه المخصصه لأنتاج الأرز ، وفى نفس الوقت فأن الغله الفدانيه بقيت ثابته دون ازدياد كما قد ترتب عليه ارتفاع الأربحيه النسبيه ليظل الأرز محققا لنفس أربحيته اذا ما قورن ببدائله فى الدوره الزراعيه .

تناقص الأنتاج الأرزى :

توضح الأرقام الوارده بجدول (٨) انتاج جمهورية مصر العربيه من الأرز الشعير خلال الفتره من ١٩٦٩ - ١٩٨١ وبالأطلاع عليها يتبين أنه قد تراجع من حو ٢ر٦ مليون طن فى بداية الفتره حتى بلغ قرابة ٢ر٢ مليون طن فى نهايتها أى أنه قد تناقص خلالها بما يقرب من ٣٠٠ الف طن ، ويقدر معدل التناقص السنوى بنحو ٢ر٣٥ الف طن ولقد تأكدت معنويه التقدير احصائيا عن المستويات المألوفه ، ويعزى تراجع الأنتاج الأرزى المصرى خلال السبعينات وأوائل الثمانينات الى تناقص الرقعه المزروعه بالأرز بينما ظلت الغله الفدانيه متسمه بالأستقرار النسبى متقلبه صعودا وهبوطا حول المتوسط الذى بلغ خلال تلك الفتره نحو ٢ر٣٤ طن ، بينما بلغ الحد الأدنى لتلك الغله نحو ٢ر١٣ طن كما فى ١٩٧٤ مقابل ٢ر٤٥ كحد أقصى كما فى ١٩٨٠ ، أما الرقعه المزروعه فبينما تعدت المليون فدان فى أوائل الفتره ١٩٦٩ - ١٩٨٠ اذ بها تتراجع الى قرابة ٩٥٠ الف فدان فى نهايتها ، ولقد تأكد احصائيا أن الرقعه الأرزيه المزروعه تتناقص بمعدل بلغ نحو ١١ر٢٨ الف فدان سنويا خلال تلك الفتره ، ومن ذلك يتبين ان تراجع الأنتاج الأرزى المصرى يعزى الى تناقص الرقعه المزروعه .

ويوضح جدول (٩) تطور الرقعه المزروعه بكل من الأرز والذره الشاميه بكل من محافظات البحيره وكفر الشيخ والدقهليه ودمياط والغربيه والشرقيه المنتجه للأرز خلال السبعينات ، وبالأطلاع

جدول رقم (٩) : تطور الرقعة المزروعة بكل من الارز والذرة الشامية بالمحافظات الرئيسيه لانتاج الارز فى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .

(الرقعة بالالف فدان)

السنوات	البحيرة		كفر الشيخ		الدقهلية		دمياط		الغربية		الشرقية		جملة المحافظات	
	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية	الارز	الذرة الشامية
١٩٧٠	٢٠٦	١٨٧	٢٥٨	٦٢	٢٨٨	٧٠	٥٩	٨	٩٧	١٢٢	١٨٠	١٨٧	١٠٨٨	٦٤٣
١٩٧١	٢٠٤	١٨٨	٢٥٩	٦٢	٢٩٤	٨٢	٤٨	٨	٩١	١٢٨	١٩٥	٢٠٧	١٠٩١	٦٧٥
١٩٧٢	٢٠٣	١٨٨	٢٦٤	٦٠	٢٩٦	٨٠	٤٨	٩	٩٣	١٢٧	١٩٦	١٩٤	١١٠٠	٦٥٨
١٩٧٣	١٨٤	٢٠١	٢٢١	٨٥	٢٥٩	٩٢	٤٤	١٠	٨٠	١٣١	١٧٣	٢١٢	٩٦١	٧٣١
١٩٧٤	١٩١	٢٠٥	٢٢٠	٧٧	٢٨٣	١٠١	٤٩	١٢	٩١	١٢٧	١٨٢	٢٢٥	١٠١٦	٧٤٧
١٩٧٥	١٨٤	١٩٥	٢٣٨	٨٠	٢٨٢	١٠٢	٤٩	١١	٩٢	١٣٧	١٧٥	٢٤١	١٠٢٠	٧٦٦
١٩٧٦	١٨٢	١٩٦	٢٤٢	٨١	٢٩١	١٠٥	٥٢	١٢	٩٣	١٤٦	١٨٣	٢٣٠	١٠٤٣	٧٧٠
١٩٧٧	١٨٧	١٨٦	٢٤١	٧٠	٢٧٧	٨٥	٥٣	١٠	٩٤	١٤١	١٦٠	٢٢١	١٠١٢	٧١٣
١٩٧٨	١٨٤	١٧٧	٢٣٦	٧٩	٢٨٤	١٠١	٥١	١٣	٩٠	١٥٢	١٥٥	٢٣٥	١٠٠٠	٧٥٧
١٩٧٩	١٨٣	١٩٦	٢٢٢	٧٨	٢٩٣	٩١	٥٢	١٠	٩٧	١٤٦	١٥٩	٢٤٢	١٠٠٦	٧٦٣
١٩٨٠	١٧٣	٢٠٣	٢١٣	٧٨	٢٦٩	٩٩	٤٧	١١	٩٠	١٤٨	١٥٠	٢٥٥	٩٤٢	٧٩٤

المصدر : جمعت من بيانات سجلات ادارة الاحصاء ـ معهد بحوث الاقتصاد الزراعى ـ مركز البحوث الزراعية ـ وزارة الزراعة ـ (بيانات غير منشورة) .

عليها تبين أن الرقعه المخصصه للأرز قد تراجعت فى حين ازدادت نظيرتها الخاصه بالـــذره الشاميه من ٦٤٣ الف فدان فى ١٩٧٠ الى نحو ٧٩٤ الف فدان فى ١٩٨٠ أى بمـــا يقرب من ١٥١ الف فدان على حين بلغ التراجع فى الرقعه المخصصه لأنتاج الأرز خـــلال نفس الفتره حوالى ١٤٦ الف فدان ، ولما كان الذره الشاميه بحكم موقعه فى الدوره الزراعيـــه منافسا للأرز فان الشطر الأكبر من التوسع فى الرقعه المخصصه لأنتاجه لابد وأن تحقق عـــن طريق تراجع الرقعه المستخدمه لأنتاج الأرز ، وتعد هذه الظاهره صفه عامه لكل مـــن المحافظات المنتجه للأرز ، فبالنسبه لمحافظة البحيره تراجعت رقعة الأرز من ٢٠٦ الـــف فدان فى ١٩٧٠ الى ١٧٧ الف فدان فى ١٩٨٠ بينما ازدادت نظيرتها الخاصـــه بالذره الشاميه من ١٨٧ الى ٢٠٣ الف فدان خلال نفس الفتره ، أما محافظة كفر الشيـــخ فقد تراجعت رقعة الأرز من ٢٥٨ الف فدان فى ١٩٧٠ الى ٢١٣ الف فدان فـــى ١٩٨٠ بينما ازدادت رقعة الذره الشاميه خلال نفس الفتره من ٦٢ الى ٧٨ الف فـــدان، أما فى محافظة الدقهليه فقد تراجعت رقعة الأرز من ٢٨٨ ٢٦٩ الف فدان خـــلال السبعينات على حين ازدادت رقعة الذره الشاميه خلال نفس الفتره من ٧٠ الى ٩٩ الـــف فدان على حين تراجعت رقعة الأرز بمحافظة دمياط من ٥٩ الى ٤٧ الف فـــــدان خلال نفس الفتره بينما ازدادت رقعة الذره الشاميه من ٨ الى ١١ الف فدان ، أما فـــى محافظة الغربيه فقد تراجعت رقعة الأرز من ٩٧ الى ٩٠ الف فدان خلال الفتـــــره ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ على حين ازدادت رقعة الذره الشاميه من ١٢٢ الى ١٤٨ الـــف فدان خلال نفس الفتره ، بينما تراجعت رقعة الأرز بمحافظة الشرقيه من ١٨٠ الـــى ١٥٠ الف فدان خلال نفس الفتره مقابل ازدياد رقعة الذره الشاميه من ٨٧ الى ٢٥٥ الـف فـــدان .

ولقد تم بجدول ملحق (١) حساب معدلات تغير الرقعه المزروعه بكل من الأرز والـــذره الشاميه بكل من المحافظات الرئيسيه لأنتاج الأرز ، ولقد أسفرت نتائج الأختبار الأحصائـــى لمعدلات تغير الرقعه الأرزيه عن معدلات مؤكده احصائيا لكل من البحيره وكفر الشيخ والشرقيـــه ، فبالنسبه لمحافظة البحيره تبين ان الرقعه الأرزيه تتراجع بمعدل سنوى يقدر بنحو ٢ر٨١ الـــف فدان مقابل ٣ر٥٩ الف فدان لكفر الشيخ و ٤ر٠٢ الف فدان لمحافظة الشرقيه و ١٢ر٦٥

جدول (١٠) : التكاليف الغذائية لانتاج الارز فى ١٩٨٠

تحضير ارض المشتل وانتاج الشتلات			التكاليف فيما بين الشتل والحصاد		
بنود التكاليف	القيمة		بنود التكاليف	القيمة	
	جنيه	%		جنيه	%
تقاوى بواقع ٣٦٠ كجم للفدان	٣٥	١٩	تكاليف المشتل	٣٨	١٧
سماد بلدى بواقع ٣٠٠ غبيط	٤٨	٢٦	حرث وتزحيف وتطويط	١٦	٧
رى بالساقية	١٤	٧	نقل الشتلات	١٠	٤
تطويط	١١	٦	شتل	٢٢	١٠
بذاروتبتين	٥	٣	نقاوة غش	١٥	٧
تسميد بسلفات الامونيا بمعدل ١٥٠ كجم	٧	٤	رى	٢٠	٩
تسميد بالسوبرفوسفات بمعدل ١٠٠ كجم	٣	١	تسميد بسلفات الامونيا بمعدل ١٥٠ كجم	٧	٣
تسميد بسلفات الزنك بمعدل ١٠ كجم	٥	٢	تسميد بالسوبرفوسفات بمعدل ١٠٠ كجم	٣	١
نقاوة حشائش بمعدل ٣ مرات	١٥	٨	حصاد بواقع ١٠ رجال	٢٠	٩
تقليع الشتلات	٤٥	٢٤	حزم وتجميع	٤	٢
جملة	١٨٨	١٠٠	نقل	١٠	٤
نصيب الفدان على اساس فدان مشتل لكل ٥ أفدنه مزروعة بالارز	٣٨	—	رص اقراص الارز للدراس	١	—
			دراس بالجرار	٣	١
			تقليب اثناء الدراس	١٣	٦
			نقل حصة الحكومة الى مركز التجميع	٥	٢
			ايجار	٤٠	١٨
			جملة	٢٢٧	١٠٠

Source : JICA, The Feasability Studies of Rice Mechanization Pilot Project in Egypt, T. Tomita & K. Maeoka, 1981.

الف فدان للرقعه الأرزيه على مستوى الجمهوريه ، أما بالنسبه لرقعة الذره الشاميه فقد أسفرت الأختبارات الأحصائيه عن معدلات مؤكده احصائيا لكل من كفر الشيخ والدقهليه ودمياط والغربيه والشرقيه ، ولقد قدر ذلك المعدل بنحو ٥٩ر١ الف فدان سنويا لكفر الشيخ مقابل ١٣ر٢ الف فدان للدقهليه ، ٣٢ر٠ الف فدان لمحافظة دمياط ، ٨٧ر٢، ٧١ر٥ الف فدان لمحافظتى الغربيه والشرقيه على التوالى ، على حين تبين أن رقعة الذره الشاميه على مستوى الجمهوريه تتزايد بمعدل يقدر بحوالى ٦٥ر١٢ الف فدان سنويا ولقد بدأ تراجع رقعة الأرز يزداد وضوحا اعتبارا من ١٩٧٦ بمحافظة الشرقيه ومن ١٩٧٧ بكل من البحيره وكفر الشيخ على حين تأجل ذلك الى ١٩٧٩ بكل من الدقهليه ودمياط ، على حين لم يتضح ذلك لمحافظة الغربيه ولعل تأجيل اتضاح هذه الظاهره الى أواخر العقد السابع بالمحافظات الثلاث الأخيره يفسر عدم تأكد معنوية التقديرات الخاصه بتراجع الرقعه الأرزيه بها احصائيا ٠

ازدياد تكاليف انتاج الأرز :

توضح الأرقام الوارده بجدول (١٠) تكاليف انتاج فدان الأرز الشتل بمنطقة المشروع اليابانى لميكنة الأرز بمحافظة كفر الشيخ فى ١٩٨٠ ، وبالأطلاع عليها يتبين أنها تقدر بما يقرب من ٢٢٧ جنيه حينذاك ، وتستند أغلب العمليات الأنتاجيه الزراعيه الى العماله الزراعيه كما هو الحال فى تقليع (ملخ) الشتلات ونقلها وزراعتها ومقاومة الحشائش والحصاد والحزم والتجميع واعداد وتقليب الأرز خلال الدراس والتذريه ، فضلا عن اسهام العمل الأنسانى بقدر وافر فى أداء العمليات الزراعيه الأخرى ، ومن ثم فان تكاليف العماله الزراعيه فى انتاج الأرز تمثل مالا يقل عن ٥٠٪ من تلك التكاليف ، وعليه فان الأرز من الزروع غزيرة استعمال عنصر العمل ومن ثم يتأثر تكاليف انتاجها تأثرا بالغا بالتقلبات التى تطرأ على معدلات الأجور الزراعيه ، ولما كانت العماله الزراعيه - وعلى الأخص الرجاليه - قد تعرضت خلال السبعينات والثمانينات الى الهجره سواء للحضر أم للدول العربيه مما انعكس فى ازدياد معدلات أجورها ازديادا كبيرا فان ذلك قد انعكس بدوره على ازدياد تكاليف انتاج الأرز ٠

ويبدو ذلك واضحا بالرجوع الى الأرقام الوارده بجدول (١١) فبينما بلغت تكاليف انتاج فدان الأرز نحو ٥ر١٣٣ جنيه فى ١٩٧٩ اذ بها تزداد الى حوالى ١٧٣ جنيه فى ١٩٨٠ ثم الى ٢١٨ جنيه فى ١٩٨١ ، وبعباره أخرى فقد ازدادت تكاليف انتاج الفدان بما يقرب من ٦٣٪

جدول رقم (١١) : تكاليف انتاج الفدان من الارز الشتل خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ .

بنـــود التكلفـــة	١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%
حرث وتطويط	٧ر٥	١٠٠	٩ر٢	١٢٣	١١ر٥	١٥٣
ملخ ونقل وشتل	١٠ر٩	١٠٠	١٦ر١	١٤٨	١٩ر٩	١٨٣
رى وتزويد	١٣ر٨	١٠٠	١٨ر٨	١٣٦	٣١ر٦	٢٢٩
نقاوة الحشائش	٨ر٧	١٠٠	١٢ر١	١٣٩	١٧ر٥	٢٠١
ضم وحزم ونقل ودراسوتذريه	٢٣ر٣	١٠٠	٣٢ر٠	١٣٧	٤٠ر٠	١٧٢
اسمـــدة	١٣ر٠	١٠٠	١٧ر٣	١٣٣	٢٣ر٥	١٨١
تقـــاوى	٧ر٧	١٠٠	٧ر٩	١٠٣	٧ر٩	١٠٣
ايجار ومنشريات	٢٦ر١	١٠٠	٣٦ر٩	١٤١	٤٣ر٣	١٦٦
تكاليف المشتل عدا التقاوى والتقليع	٢٢ر٥	١٠٠	٢٢ر٥	١٠٠	٢٢ر٥	١٠٠
جملة التكاليف	١٣٣ر٥	١٠٠	١٧٢ر٨	١٢٩	٢١٧ر٧	١٦٣
سعر الطن من حصة الحكومة	٦٥ر٠	١٠٠	٧٥ر٠	١١٥	٨٥ر٠	١٣١
اجر يوم عمل زراعة	٩ر٠	١٠٠	١ر١	١٢٢	١ر٦	١٧٨
اجر يوم عمل ملخ	١ر٢	١٠٠	١ر٨	١٥٠	٢ر٠	١٦٧
اجر يوم عمل ضم	١ر١	١٠٠	١ر٣	١١٨	١ر٨	١٦٤

المصـــدر : مديرية الزراعة بمحافظة البحيرة ـ (بيانات غير منشورة) .

ولقد ساعد عدم توافر احصاءات دقيقه عن بيانات تكاليف الأنتاج وتفاوتها من موقع الى آخر ومن سنه الى أخرى على عدم سلامة السياسه التسعيريه الزراعيه ، كما أنه كثيرا ما يتأثر تحديد المستويات السعريه بعوامل الضغط التى تمارسها مختلف المجموعات السياسيه كالسلطه التشريعيه والوزراء المعنيون فى الخزانه العامه والتموين والصناعه والتخطيط والأقتصاد والتجاره الخارجيه ، ولقد أسفر ذلك عن مستويات سعريه للأرز لا تحقق اقبال الزراع على الأنتاج اذ أن سعر حصة الحكومه والبالغ ٨٥ جنيه للطن يبلغ نحو نصف نظيره بالسوق الحر او نحو ثلث نظيره على المستوى العالمى ، ولقد انعكس احجام الزراع عن الأنتاج سوء استخدام الرقعه الأرضيه المزروعه والتوسع فى انتاج زروع أخرى لا تتفق والأستخدام الأمثل لتلك الموارد .

ترشيد السياسه الأرزيه

ترشيد السياسه الأستهلاكيه الأرزيه يتطلب مجابهة الأوضاع الأنتاجيه والأستهلاكيه الأرزيه سالفة الذكر تناسق وتكامل كل من السياسه الأستهلاكيه الأرزيه ونظيرتها الزراعيه سواء فى المدى القصير أم الطويل ، أما فى المدى القصير فيلزم أن تبادر وزارة التموين الى الغاء الأرز المخصوص والذى يتم تصريفه بسعر ٥٠ جنيه للطن على مستوى التجزئه ورفع سعر الأرز الممتاز والممتاز المعدل الى نحو ٢٥ الى ٣٠ قرش ، والتفرقه فى أسعار التجزئه بين الأرز المخصص للأستهلاك الأسرى أو العائلى وذلك المخصص للمنشآت الأخرى كالمطاعم والأنديه والنوادى ومحلات الكشرى والمسامط والألبان حيث يلزم رفع السعر الى المستويات العالميه ، هذا مع ضرورة المبادره الى دراسات مستفيضه لصناعة المكرونه على أن يتركز الجهد فى المدى القصير على دعم الصناعه وتحسين خواص الأنتاج ورفع الهوامش التسويقيه سواء للمنشآت التصنيعيه أم التجار ، مع مراجعة اسعار المكرونه الفاخره للتوقف عن الأستيراد وتحديد نسب أرباح المنشآت التى تقوم بتصنيعها محليا .

أما فى المدى الطويل فان الجهد لابد أن يتناول الفلسفه التى يستند اليها رسم السياسه الأستهلاكيه ، اذ لا يجوز أن تسعى الدوله الى تثبيت أسعار السلع والخدمات الا اذا أمكن التحكم فى آلاف المتغيرات الأخرى ، وتثبيت مستوياتها ، ومن ثم فان السياسه الأستهلاكيه

جـدول (١٢) : الاسعار العالمية لبعض اصناف الارز

الاصنـــــــــــــاف	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
تايلانـــد ، كارجون درجة ثانيـــة فوب بانجكـــوك	٢٢٣	٢٥٣	٢٥٦	٣٦٥	٣٢٤	٤٢٨
الارز الابيض المنشور تايلاند ٥٪ فوب بانجكوك	٢٦٤	٢٥٥	٢٧٦	٣٦٩	٣٢٤	٤٣٣
ارز طويل ، تايلاند ٥٪ فوب بانجكوك	٢٧٩	٢٣١	٢٧٢	٣٦٧	٣١٢	٣٩١
ارز تايلاند ، سوبر ، مكسور ، فوب بانجكوك	٢٤٤	١٧٧	١٨٣	٢٢٤	١٩٨	٢٥٢
ارز قصير ، نمرة ٤ ، امريكى كاليفورنيـــا فوب الطاحـــــن ،	٥٢٩	٣٨٨	٤٥٠	٤٥٤	٤٢٥	٥١٧
ارز طويل ، نمرة ٢ ، امريكى ، تكساس فوب الطاحـــــن ،	٤٧٤	٣٥٤	٤٧٩	٤٥٤	٤٤٧	٥٠٣

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة اعداد منظفـــــة

لابد وأن تستهدف استقرار الأسعار وعدم تعرضها للتقلبات واسعة النطاق والحد من موجات الأرتفاع الجامح فى الأسعار ، ويتحقق ذلك عن طريق التحكم فى المعروض بالأسواق والذى يتيسر بالتحكم فى المقادير المعروضه عن طريق التحكم فى المخزون وتوقيت تصريفه ، هذا فضلا عن ضرورة وضع المواصفات الدقيقه لمختلف السلع والخدمات ورقابة تنفيذها بكل دقه ، ومن هذا المنطلق يتم رسم سياسه تسعير الأرز الابيض على مستوى كل من الجمله والتجزئه ، كما يستلزم الأمر دعم وتعضيد صناعة المكرونه والأعجنه الغذائيه والنظر بعين واقعيه واعيه للمشاكل التى تجابه الصناعه ، والتكاتف مع المنشآت وقنوات التوزيع بما يحقق صالح كل من المستهلك والمنتج ، كما يجب أن تبادر وزارة التموين على جناح السرعه لدراسة امكانية اقامة صناعة الأرز الصناعى لتحسين كفاءة استخدام كسر الأرز ، اذ أن الأسعار المرتفعه التى يتم بها حاليا تصريف كسر الأرز قد لا يدفع الوزاره الى مثل ذلك الأجراء ، الا أنه من وجهة نظر المجتمع فان مثل هذا الأمر يؤدى الى ازدياد مقادير وأنواع البدائل التى يمكن عن طريقها تخفيف الضغط على استهلاك الأرز .

ترشيد السياسه الزراعيه الأرزيه :

يتطلب ترشيد السياسه الزراعيه الأرزيه فى المدى القصير المبادره على وجه السرعه برفع السعر المخصص لاستلام حصة الحكومه من الأرز الشعير من ٨٥ الى ١٢٠ جنيه للطن ومثل هذا الأجراء يلزم اتخاذه فى خلال الأسابيع الثلاث القادمه حتى يشجع الزراع على عدم التراجع عن الأنتاج حيث سيتم خلال شهرى ابريل ومايو زراعة مشاتل الأرز للموسم الزراعى ١٩٨١ / ١٩٨٢ ، كما يستلزم الأمر المبادره بتنظيم وتحسين تجميع بيانات تكاليف الأنتاج والتى تستند عليها تحديد المستويات السعريه للزروع الرئيسيه، وبمقارنة المستويات السعريه المقترحه - والبالغه ١٢٠ جنيه للطن - فان سعر الأرز الأبيض يبلغ نحو ١٨٤ جنيه للطن وهو يقل كثيرا عن المستويات السعريه العالميه الوارده بجدول (١٢) ، ففى خلال الفتره ١٩٧٥ - ١٩٨٠ تراوح سعر الطن بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ دولار والبدء باستيراد الأرز سيؤدى الى أوخم العواقب بالنسبه للأنتاج والخزانه العامه وميزان المدفوعات ، ومن الجدير بالذكر أن السعر المقترح لازال يبلغ ٥٠٪ من السعر العالمى ومن ثم فان رفع السعر المحلى لن يصحبه اساءة استخدام الموارد الأرضيه المزروعه اذ أن العكس هو الصحيح اذ يترتب عليه عدم الأستمرار أو التوسع فى اساءة

استخدام الموارد الأرضيه المزروعه ، ولن يتمثل تأثير ذلك الا فى نقل مدفوعات دخليه للزراع ، بل أن كل ما يتضمنه ذلك الأجراء انقاص الفرق بين السعر العالمى - البالغ ٢٦٠ جنيه - والسعر الحالى البالغ ٨٥ جنيه والذى يتم نقله الى قطاع الحضر الى ٧٦ جنيه يمثل الفرق بين السعر العالمى والسعر المقترح البالغ ١٨٤ جنيه .

كما ويلزم ان تتكاتف جهود وزارة الرى لتطهير الترع والمصارف ، اذ أن الأرقام قد أوضحت تضاعف تكاليف الرى والتى تعزى فى المقام الاول الى عدم وصول مياه الرى الى نهايات الترع ، وما يصحب ذلك من تأخير الشتل وعدم امكانية رفع المياه مما ينعكس فى صورة ازدياد التكاليف وتناقص الغله الفدانيه كما يجب ان تبادر وزارة الزراعه الى سرعة تعميم النتائج التى توصلت اليها مشروعات بحوث الأرز سواء من حيث نقل التكنولوجيا البيولوجيه كالأصناف الجديده عالية الأنتاج او معدلات وتوقيت التسميد والشتل والحصاد والدراس مما يقال انه يؤدى الى ازدياد الغله الفدانيه لتربو على ثلاثة أطنان ، ويجب الا يترتب على الحماس فى تطبيق نتائج البحوث ونقل التكنولوجيا الأندفاع فى تبنى اساليب لم تثبت سلامة تطبيقها تحت الظروف المصريه كما هو الحال فى زراعة الأرز مرتين فى السنه الزراعيه اذ أن الأدله المتاحه تؤكد ان الأرز الرجيع - أى المحصول الثانى - لم يتعدى انتاجه ٣٠٠ كجم للفدان مما لا يغطى ١٠٪ من تكاليف الأنتاج ، كما أن مثل ذلك الاسلوب ينتظر أن يؤثر تأثيرا سيئا على الزروع الشتويه او يستلزم اخلاء الأراضى المزروعه من الزروع الشتويه فى ابريل ، وفى هذا الموعد لا يكون قد تم حصاد القمح والبرسيم الرايه او الشعير كما ان تكرار زراعة الأرز مرتين فى نفس السنه قد يؤثر تأثيرا سيئا على الخواص الطبيعيه والكيماويه والبيولوجيه للتربه مما يهدد قدرتها الأنتاجيه ، وفضلا عن ذلك فان تأخير حصاد المحصول الثانى والذى يتحقق فى ديسمبر يؤدى الى عدم امكانية استخدام الأراضى لانتاج الزروع الشتويه الرئيسيه كالقمح والفول والبرسيم .

أما فى المدى الطويل فان وزارة الزراعه لابد وان تستهدف ميكنة العمليات الأنتاجيه الزراعيه للأرز ، وفى هذا الأمر فان الجهود لابد أن تتكاتف مع وزارة الصناعه ومع الدول الأجنبيه

التى لها خبرات مماثله وعلى الأخص اليابان وتايلاند واندونيسيا وتايوان والصين وكوريا والفلبين وجميعها دول منتجه للارز وتتشابه ظروفها الأجتماعيه لحد ما مع نظيرتها المصريه ، كما يتطلب الأمر اعادة النظر فى فلسفة تسعير الزروع المصريه بصفه عامه بما فى ذلك الأرز وكذلك فى مبدأ احتكار تسويق الأرز وتحديد مستلزمات انتاجه غير الزراعيه ، كما يلزم التركيز على الأستفاده من مخلفاته - أى قش الأرز - فى تصنيع العلائق الحيوانيه .

جدول ملحق (١) : تقديرات معاملات معادلات الاتجاه العام للرقعة المزروعة بالأرز والذرة الشامية بالمحافظات الرئيسية لانتاج الارز خلال الفترة ١٩٧٠ـ١٩٨٠

المحافظات	الزروع	تقديرات المعاملات (أ)	تقديرات المعاملات (ب)	نسب (ت) ت (أ)	نسب (ت) ت (ب)	معامل الارتباط	سنوات بدء تناقص رقعة الارز
البحيرة	الارز	٢٠٦ر٠٤	ـ ٢ر٨١	٥٨ر٦٥	ـ ٥ر٤٢ (١)	ـ ٨٧٥٠ر	١٩٧٧
	الذرة الشامية	١٩٠ر٧٣	٣٦ر	٣٣ر٢٩	٤٣ر	١٤٢٠ر	ـ
كفر الشيخ	الارز	٢٥٩ر١٨	ـ ٣ر٥٩	٢٩ر٨٧	ـ ٢ر٨١ (١)	ـ ٦٨٣٢ر	١٩٧٧
	الذرة الشامية	٦٤ر٢٧	١ر٥٩	١٣ر٤٣	٢ر٢٥ (١)	٦٠٠٧ر	ـ
الدقهلية	الارز	٢٨٨ر٢٤	ـ ٨٣ر	٣٨ر٤٠	ـ ٧٥ر	ـ ٢٤١٧ر	١٩٧٩
	الذرة الشامية	٧٨ر٨٧	٢ر١٣	١٣ر٢٨	٢ر٤٣ (١)	٦٢٩٤ر	ـ
دمياط	الارز	٥٠ر٩٥	ـ ١٣ر	١٩ر١٨	ـ ٣٣ر	ـ ١٠٧٧ر	١٩٧٩
	الذرة الشامية	٨ر٤٥	٣٢ر	٩ر٩٩	٢ر٥٥ (١)	٦٤٧٧ر	ـ
الغربية	الارز	٩١ر٠٩	٠٩ر	٢٩ر٣٣	٢٠ر	٥٦٦٠ر	ـ
	الذرة الشامية	١١٩ر٥٨	٢ر٨٧	٤٤ر١٥	٧ر١٩ (١)	٩٢٢٩ر	ـ
الشرقية	الارز	١٩٧ر٥٦	ـ ٤ر٠٢	٣٤ر٩٨	ـ ٤ر٨٢ (١)	ـ ٨٤٩٤ر	١٩٧٦
	الذرة الشامية	١٨٨ر٢٩	٥ر٧١	٢٩ر٨٠	٦ر١٣ (١)	٨٩٨١ر	ـ
محافظات انتاج الارز	الارز	١٠٩٣ر٠٥	ـ ١١ر٢٨	٤٥ر٣٢	ـ ٣ر١٧ (١)	ـ ٧٢٦٦ر	١٩٧٦
	الذرة الشامية	٦٢٥ر٩٥	١٢ر٦٥	٣٤ر٨٣	٤ر٥٨ (١)	٨٣٦٣ر	ـ

(١) تقديرات مؤكدة احصائيا عند المستويات المألوفة .

المصدر : حسبت من البيانات الواردة بجدول (٩) .

مراجـــــع

١ ـ نشرة الأقتصاد الزراعـى ، معهد بحوث الأقتصاد الزراعى ، مركز البحوث الزراعيـــــــــه وزارة الزراعـه ـ أعداد مختلفـــــه ٠

٢ ـ المؤشرات الأحصائيه ، الجهاز المركزى للتعبئه العامه والأحصاء ـ أعداد مختلفه ٠

٣ ـ التعداد العام للسكان والأسكان ، النتائج التفصيليه ، الجهاز المركزى للتعبئه العامـــــه والأحصـاء ، مرجع رقم ٩٣ ـ ١٥١١١ ـ ١٩٧٨ ٠

٤ ـ الكتاب السنوى ، اتحاد الصناعات المصريه ـ أعداد مختلفـــه ٠

٥ ـ بحث ميزانية الأسره بالعينـه فى جمهورية مصر العربيه ، الجهاز المركزى للتعبئه العامـــــه والأحصاء ، النتائج المجمعه للدورات الأربع ٧٤/ ٧٥ ، مرجع رقم ٨٠ ـ ١٢٥٢٤ / ١٧٨ ، ٧٤ / ٧٥ ٠

6- FAO production year book, Food and Agriculture Organization of the United Nations-Rome.

FAO statistics series No. 28, Collection.